

جامعة العربي بن المهيدي-أم البواقي-

كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم الحقوق-

سنة أولى ماستر قانون البيئة في اطار التنمية المستدامة-

الإجابة النموذجية عن المراقبة الكتابية في مادة القانون الجزائري البيئي

د/زغيبب نور الهدى

الجواب الأول

1-تقنية اصدار نصوص جزائية على بياض: وهي تقنية خطيرة، تتمثل في تنازل السلطة التشريعية عن جزء من صلاحيتها في سن القوانين البيئية الى السلطة التنفيذية، حيث أنه في الجريمة العادية يضع المشرع الشق التجريبي والشق العقابي، أما في الجريمة البيئية فالمشرع ينص على الجزاء ويترك امكانية تجريم الفعل من عدمه للإدارة وذلك بسبب تشعب الانحراف البيئي والصبغة الفنية والتقنية للنص الجزائري البيئي.(02 نقاط)

2-الركن المعنوي مفترض في الجريمة البيئية: ساوى المشرع بين الجريمة العمدية وغير العمدية في الجريمة البيئية.(02 نقاط)

3-التنازع الوصفي في اطار الجريمة البيئية: هي أن تكون الجريمة واحدة تحتمل عدة أوصاف قانونية، حيث يحدث التنازع الوصفي في الجريمة البيئية في نصوص مختلف القوانين البيئية، أو بين نص وارد في النصوص الخاصة البيئية وجرائم الحق العام الواردة في قانون العقوبات.(02 نقاط)

4-القانون البيئي هو قانون اداري جنائي: على اعتبار ان النص الجزائري يحيل غالبا على التنظيم الذي تمارسه الإدارة عن طريق اليات الضبط الإداري الوقائية والردعية، وهذا بسبب غموض النصوص البيئية.(02 نقاط)

الجواب الثاني(03 نقاط)

الإجابة على هذا السؤال متروكة لتقييم الأستاذة، وهي غير محددة، حسب انطباع كل طالب والملاحظات التي سجلها عند الزيارة العلمية للمحبة الطبيعية جبل الوحش.

الجواب الثالث

1-الوصف القانوني للجريمة: هناك تعدد حقيقي للجرائم الواردة بنص المادة 56 من القانون رقم 01-19 على النحو التالي:

أ-جريمة رمي أو اهمال نفايات منزلية أو ما شابهها من قبل ممارس نشاط(01 نقطة).

ب-جريمة رفض استعمال نظام جمع النفايات وفرزها.(01 نقطة)

2-تحليل عناصر الركن المادي في الجريمة:

أ-السلوك الاجرامي هو سلوك إيجابي في جريمة رمي نفايات من قبل ممارس نشاط ما. (01.5 نقطة).

وسلوك سلبي في جريمة رفض استعمال نظام جمع النفايات وفرزها الموضوع تحت تصرف ممارس نشاط ما.(1.5 نقطة)

ب-النتيجة: شكلية خطرة(1 نقطة)

ج-علاقة السببية: لا توجد.(1 نقطة)

3-سبب غموض الجانب الاجرائي: ان اجراء متابعة الجريمة البيئية يكتنفه الكثير من الغموض والتناقض وعدم الدقة، بسبب التقنين العشوائي، وعدم التنسيق بين التشريعات والتنظيمات القانونية المعالجة لهذا المجال، ولا يمكن تجاوز هذه المعضلة الا بتفعيل دور القضاء الجزائي في تفسير النصوص الجزائية الموضوعية والاجرائية. (02 نقطة)

